رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL4.SIT/2026/TP.1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2026 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575–11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصدر صورة الغلاف: ©stock.adobe.com

2500716A

شكر وتقدير

المؤلفون
اسماعيل لبّد، وكايلن فابيان، وندى مدلّل

المنسّقان
اسماعيل لبّد، وكايلن فابيان

المساهِمة
زينة سنّو

خبراء المراجعة الإقليميون
اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية

الرسائل الرئيسية

- تُظهر المنطقة العربية تفاوتات صارخة بين البلدان في مجال رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، تتراوح بين نظم متكاملة تماماً في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبنى مجزّأة أو نظم ورقية في البلدان التي تسود فيها أوضاع هشّة.
- لا تزال الحوكمة وقابلية التشغيل البيني فيما بين النظم تشكّلان عائقين رئيسيين أمام الرقمنة، ويحدّ ضعف التنسيق ومحدودية أطر الأمن السيبراني من إحراز أيّ تقدّم في هذا السياق.
- يحقّق ربط نظم الصحة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أسرع المكاسب، فيحسّن تغطية تسجيل المواليد والوفيات ويعزّز القدرة على الصمود في أوقات الأزمات.
- لا يزال تبادل البيانات إلكترونياً غير متكافئ، فتنقل بعض البلدان البيانات في الوقت الفعلي، بينما تعتمد بلدان أخرى على أساليب النقل اليدوية، مثل استخدام الأقراص المدمجة أو الناقل التسلسلي العام (USB).
- تتركّز الأولويات المستقبلية على الإصلاح القانوني، وتوحيد نظم التعريف الرقمي، وتعزيز البنية التحتية الآمنة، وبناء قدرات العاملين، بما يشكّل الأساس لتحديث مستدام ومتمحور حول الإنسان لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

موجز تنفيذي

تُعدّ نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية محورية في ضمان الهوية القانونية وإنتاج بيانات موثوقة لدعم الحوكمة والتنمية. وقد تسارعت وتيرة التقدّم نحو الرقمنة في المنطقة العربية، منذ اعتماد الإطار الاستراتيجي للفترة 2021-2025، غير أنّ التفاوتات بين البلدان لا تزال قائمة.

في عام 2025، أجرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مسحاً عن حالة رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية. وبالاستناد إلى هذا المسح، الذي استُكمل باستعراض مكتبي ودراسات حالة قُطرية، تبيّن أنّ معظم دول المنطقة العربية قد أرست أُطراً قانونية أو استراتيجية لرقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وأنّ العديد منها أطلق قواعد بيانات وطنية ونظماً إلكترونية. ويُعدّ تسجيل المواليد والوفيات أكثر الوقائع الحيوية رقمنةً، مقارنةً بتسجيل الزواج والطلاق، الذي يبقى متأخّراً عن غيره من الوقائع. وقد تحسّن تكامل قطاع الصحة بعد أن حقّقت عدة بلدان مستوى شبه شامل من الإبلاغ الإلكتروني من جانب المرافق الصحية؛ في المقابل، يبقى التسجيل على مستوى المجتمع المحلي والإبلاغ عن أسباب الوفاة ضعيفين.

تُظهر بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة إمكانات النظم الرقمية بالكامل والقابلة للتشغيل البيني، والمرتبطة بمنصّات الهوية الوطنية، في حين يُبرز مثال المغرب أهمية إجراء الإصلاحات تدريجياً وتحديث السجلات. وتبيّن تجربة دولة فلسطين كيف يمكن إحراز تقدّم مطّرد حتى في السياقات الهشّة. وعلى مستوى المنطقة ككلّ، تشمل التحديات الرئيسية محدودية قابلية التشغيل البيني، وتفاوت مستويات تطوّر البنية التحتية، ونقص الموارد البشرية، وتزايد الشواغل المتعلقة بالأمن السيبراني.

ويبقى الاندفاع جليّاً رغم هذه الثغرات. فقد باتت بيانات التسجيل المدني المُرقمنة مصدراً مهماً للإحصاءات الحيوية في معظم البلدان المشمولة بالمسح. وللحفاظ على هذا التقدّم، يتعيّن على البلدان تعزيز الحماية القانونية، وتوسيع نطاق التغطية الرقمية، وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية، وضمان الشمولية بما يكفل إدراج جميع الأفراد، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون وعديمو الجنسية. وتظلّ الجهود المتواصلة في الاستثمار، وبناء القدرات، والتعاون الإقليمي عناصر أساسية لضمان أن تكون نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية مرنة وآمنة وقادرة على دعم تقديم الخدمات وإنتاج إحصاءات عالية الجودة.

المحتويات

شكر وتقدير iii
الرسائل الرئيسية v
موجز تنفيذي vii
مقدّمة 1

1. المنهجية 3

2. النتائج والتحليل 5
ألف. الأطر القانونية 5
باء. التحديث والبنية التحتية 5
جيم. الإحصاءات الحيوية 6
دال. نتائج المسح 6

3. دراسات الحالة 15
ألف. الإمارات العربية المتحدة: نموذج للتكامل والأتمتة 15
باء. المغرب: التقدّم التدريجي عن طريق دمج نظم الصحة والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية 16
جيم. دولة فلسطين: تجاوز العقبات في سياقٍ هشّ 18

4. التوصيات وسُبل المضي قُدماً 21

المرفق 1. التعريفات 23
المرفق 2. الاستبيان 24
المرفق 3. أبرز الإجابات على الاستبيان 31

المراجع 37

قائمة الأشكال

الشكل 1. النسبة المئوية للبلدان التي لديها تشريعات لدعم رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية 7
الشكل 2. النسبة المئوية للبلدان التي تشمل فيها الهوية القانونية كلّ السكان 7
الشكل 3. النسبة المئوية للبلدان ذات التغطية الإلكترونية الكاملة أو الجزئية، بحسب نوع الواقعة الحيوية 8
الشكل 4. البرمجيات المستخدمة وفق ما أفادت به البلدان 9

الشكل 5.	أنماط استضافة البيانات وفق ما أفادت به البلدان	9
الشكل 6.	أساليب تبادل البيانات	10
الشكل 7.	النسبة المئوية للمرافق الصحية التي تبلّغ إلكترونياً عن المواليد والوفيات	10
الشكل 8.	التحديات الرئيسية التي أبلغت عنها البلدان	12
الشكل 9.	النسبة المئوية للبلدان التي وضعت خطة لضمان جودة البيانات	12
الشكل 10.	النسبة المئوية للبلدان التي تستخدم بيانات التسجيل المدني المرقمنة لإعداد الإحصاءات الحيوية	13

مقدّمة

نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية هي أساس الهوية القانونية، والحوكمة الشاملة، وعملية صنع السياسات المستندة إلى الأدلة. ويكفل تسجيل الوقائع الحيوية، مثل المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق، تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات العامة والحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان. كما يتيح التسجيل للحكومات جمع البيانات الأساسية اللازمة لاستخدامها في التخطيط والرصد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الإسكوا، 2021). وتكتسب عملية تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية، أهمية ملحّة بصورة خاصة في ظلّ الضغوط الديمغرافية، وتدفّقات الهجرة، وتزايد أهمية التحوّل الرقمي.

عملت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع شركائها الإقليميين، وهم المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمجلس النرويجي للاجئين، والمركز الدولي لبحوث التنمية، على إعداد إطار استراتيجي لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان العربية للفترة 2021-2025، وقد جرى تمديده حتى عام 2030 واعتماده في الدورة السادسة عشرة للجنة الإحصائية للإسكوا، التي عُقدت في البحرين يومَي 22 و23 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ويتماشى هذا الإطار مع المقصد 16-9 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، بشأن توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد.

والتقييمات الأخيرة، ومنها الإطار الاستراتيجي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للفترة 2021-2025، واستعراض منتصف المدة لعام 2023، وتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2022 بشأن تحسين التسجيل المدني لأغراض الإحصاءات الحيوية في المنطقة، إضافةً إلى التقييمات القُطرية، مثل تلك المتعلقة بالصومال ولبنان، سلّطت الضوء على تفاوتات جلية في أداء نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في مختلف أنحاء المنطقة العربية. ففي حين نجحت بعض البلدان في دمج البيانات الإدارية الرقمية في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وسجلات التعداد لديها، على نحوٍ يتيح الإنتاج المستمر للإحصاءات الحيوية، لا تزال بلدان أخرى تعتمد على السجلات الورقية. وتواجه عدة بلدان في المنطقة انهياراً كلياً أو جزئياً لنظم التسجيل المدني فيها، كما أُتلف العديد من المحفوظات الورقية. ويمثّل الانتقال من السجلات الورقية إلى المنصّات الرقمية المتكاملة مجالاً رئيسياً للإصلاح، لما يتيحه من فرص لتحسين جودة البيانات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوسيع نطاق الشمولية، وضمان استمرارية تقديم الخدمات في أوقات الأزمات (UNFPA, 2022). ويهدف هذا التقرير إلى البحث في التقدّم المُحرز في مجال رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والهوية القانونية في بلدان المنطقة العربية واستعراضه، لا سيما منذ إطلاق الإطار الاستراتيجي للفترة 2021-2025.

1. المنهجية

تشمل المنهجية تقييماً أُجري باستخدام استبيان أعدّته الإسكوا وأُرسل إلى 21 بلداً عربياً، إلى جانب استعراض مكتبي، وتواصل مباشر مع أصحاب المصلحة المعنيين في كلّ بلد. وأُجريت ثلاث دراسات حالة شملت سياقات مختلفة، هي: نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المتقدّمة في دول مجلس التعاون الخليجي؛ والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية نحو رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ والبلدان المتأثرة بالنزاعات. وتمثّل الإمارات العربية المتحدة، والمغرب، ودولة فلسطين، ثلاثة بلدان في المنطقة بلغت مراحل مختلفة في جهود رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهي على التوالي: بلدٌ بلغ مرحلة متقدمة في الرقمنة، وبلدٌ في طور تحقيق الرقمنة الكاملة، وبلدٌ يمرّ بأزمة.

وتضمّن الاستبيان 39 سؤالاً، وجرى تعميمه في شباط/فبراير 2025 على أصحاب المصلحة المعنيين في 21 بلداً في المنطقة، بما في ذلك نقاط الاتصال في المكاتب الإحصائية الوطنية. وانتهت فترة المسح في أيار/مايو 2025 بعد تلقّي ردود من 17 بلداً. وجرى حثّ البلدان على التنسيق مع الوزارات المعنية لاستكمال المسح. لكنّ مستوى التعاون داخل البلدان كان متفاوتاً، وهو من العوامل المقيّدة للتقييم. بالإضافة إلى ذلك، لم تقدّم بعض البلدان إجابات كاملة على الاستبيان، بينما قدّمت بلدان أخرى إجابات تتعارض مع الأدبيات القائمة. ولا تعرض نتائج هذا التقرير جميع أسئلة الاستبيان، لكنّ النسخة الكاملة منه واردة في المرفق 2.

2. النتائج والتحليل

ألف. الأطر القانونية

للبيئة القانونية أهمية خاصة فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ نظم عالية الأداء للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ومع أنّ معظم بلدان المنطقة العربية قد أرست أُطراً قانونية تُلزم بتسجيل الوقائع الحيوية بوصفها أساساً للهوية القانونية، فإنّ العديد من هذه الأطر يستلزم تعزيزاً، لا سيما من حيث سرّية البيانات، فضلاً عن تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة الوطنيين لتيسير إمكانية تبادل البيانات (الإسكوا، 2021). وأظهر استعراض منتصف المدّة للإطار الاستراتيجي للفترة 2021-2025 أنّ نصف بلدان المنطقة تقريباً قد صاغت خلال السنوات الثلاث الماضية خططاً لتحديث نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وأنّ العديد منها أنشأ لجاناً للإشراف على هذه الجهود، في خطوةٍ إيجابية نحو تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة (الإسكوا، 2025). وتشمل الأولويات إزالة العوائق التي تحول دون تسجيل النساء والأقليات والنازحين، ومواءمة نظم التسجيل المدني مع نظم التعريف الوطنية، وتحديث التعاريف على نحوٍ يتماشى مع توصيات الأمم المتحدة. ولا تزال الحاجة قائمة إلى تعزيز التعاون، بما أنّ ثلاثة بلدان فقط أفادت بعقد اجتماعات دورية، وهي عنصر أساسي لضمان فعالية الآلية (الإسكوا، 2025).

باء. التحديث والبنية التحتية

إلى جانب تحسين التعاون، يعتمد تحديث نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إلى حدٍّ كبير على البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك الأجهزة والبرمجيات والتغطية الواسعة للشبكة. وقد أحرزت المنطقة تقدّماً ملموساً في هذا المجال، رغم وجود بعض الفجوات على المستوى المحلي بوجهٍ خاص. وورد في تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2022 أنّ نحو 25 في المائة من البلدان العربية لا تزال تعتمد على العمليات اليدوية والسجلات الورقية في العديد من جوانب التسجيل المدني (UNFPA, 2022). وحتى في البلدان التي تمتلك نظماً رقمية فعّالة نسبياً، تظلّ الأتمتة الكاملة مقتصرة على عدد محدود من بلدان مجلس التعاون الخليجي. أما في بقية البلدان، فغالباً ما تكون الأتمتة غير مكتملة، وتُجرى عمليات نقل البيانات بين المكاتب، والتحقّق من صحتها، وتخزينها يدوياً أو باستخدام سجلات ورقية (UNFPA, 2022). ويولّد هذا الواقع مصدر قلق خاص في البلدان المتأثرة بالأزمات أو النزاعات، حيث تكون السجلات الورقية أكثر عرضة للتلف أو يصعب الوصول إليها.

وتقرّ معظم بلدان المنطقة بالحاجة إلى التحديث، وقد بدأت بالاستثمار في نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وفي حين تُعدّ بلدان مجلس التعاون الخليجي رائدة إقليمياً في رقمنة هذه النظم، بفضل اعتماد أرقام وطنية للمواطنين والمقيمين وتحقيق مستويات عالية من إمكانية تبادل البيانات فيما بين الجهات الإدارية، تعمل البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتأثرة بالأزمات أو النزاعات، مثل جيبوتي والصومال ودولة فلسطين، على إنشاء السجلات الإلكترونية وتطويرها رغم التحديات المتعددة التي تواجهها.

جيم. الإحصاءات الحيوية

الانتقال إلى نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الرقمية هو أمر أساسي لإنتاج إحصاءات حيوية دقيقة آنية في المنطقة العربية. فالعمليات الإلكترونية تعزّز سرعة وموثوقية عملية تسجيل الوقائع الحيوية، ممّا يسهم في تجميع الإحصاءات ونشرها بسرعة أكبر. وبتوسيع نطاق التسجيل إلى قنوات متعددة، كالمنصات المحمولة أو الإلكترونية، يمكن لنظم التسجيل المدني الرقمية رصد عدد أكبر من المواليد والوفيات وغيرها من الوقائع الحيوية (UNFPA, 2022). ويتيح هذا النهج تعزيز قدرة البلدان على الصمود، وقد تبيّن أنّه يخفّف من تأثير الاضطرابات أثناء الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19. وغالباً ما تسمح السجلات الإلكترونية بجمع بيانات أكثر تفصيلاً، ممّا يتيح تصنيفها وفق العمر ونوع الجنس وخصائص أخرى، وربطها بأنظمة الصحة والهوية وغيرها من الأنظمة لتبادل المعلومات تلقائياً وتحسين جودة البيانات واتساقها (الإسكوا، 2021).

دال. نتائج المسح

أجرت الإسكوا المسح من شباط/فبراير إلى أيار/مايو 2025، وقد تضمّن 39 سؤالاً تناولت مواضيع عدة، بما في ذلك الأطر القانونية، ونظم تكنولوجيا المعلومات والتغطية الإلكترونية، وتبادل البيانات وقابلية التشغيل البيني، وربط المرافق الصحية، وضمان الجودة، والتمويل والموارد. وتلقّت الإسكوا ردوداً من 17 بلداً[1]. وتستعرض النتائج أدناه أبرز ما تمّ التوصل إليه فيما يتعلق بالمواضيع الرئيسية. ويمكن الاطلاع على الاستبيان الكامل في المرفق 2 وعلى نتائج المسح الملخّصة في المرفق 3.

1. الأطر القانونية والاستراتيجيات الوطنية

يُظهر المسح أنّ غالبية البلدان العربية تعتمد حالياً شكلاً من أشكال الأطر القانونية أو الاستراتيجية التي تدعم رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وقد أفاد 14 بلداً، من بين البلدان الـ 17، بأنّه سنّ تشريعات تتضمّن أحكاماً واضحة بشأن رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، أو لديه استراتيجية وطنية معمول بها (الشكل 1). ويمثّل هذا الواقع تقدّماً ملحوظاً مقارنةً بخط الأساس الذي حدّدته الإسكوا لعام 2021، عندما كان أقلّ من نصف بلدان المنطقة يعتمد مثل هذه الاستراتيجيات (الإسكوا، 2021).

ومع ذلك، لا تزال الفجوات قائمة. فقد أفاد كلٌّ من الصومال والمغرب والمملكة العربية السعودية بأنّه لا يزال بصدد صياغة أطر شاملة، بينما أعلن العراق عدم وجود استراتيجية وطنية شاملة لرقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ولكنّ الاستراتيجيات، وإن توفّرت، غالباً ما يكون نطاقها محدوداً. فقد أظهر الاستعراض المكتبي أنّ قلّة من البلدان تعالج صراحةً قضايا خصوصية البيانات، أو التكافؤ الرقمي للسجلات، أو إمكانية تبادل البيانات فيما بين الوزارات وأنظمة البيانات المختلفة لديها (الإسكوا، 2021؛ UNFPA, 2022). وأفاد 16 بلداً بأنّ لديه سياسات لإدارة نظم التسجيل وأمنها، مقابل 11 بلداً أشار إلى أنّ تعزيز الأمن السيبراني يُعدّ أولوية رئيسية لتحسين نظم التسجيل المدني. وبدون وجود سياسات واضحة وتطبيق أساليب حماية البيانات والأمن السيبراني، قد تكون استدامة النظم المرقمنة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وأمنها معرّضين للخطر على المدى الطويل.

1. البلدان التي أجابت بالكامل على المسح هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وقدّم كلّ من تونس والعراق إجابات جزئية.

2. الهوية القانونية

على الرغم من أنّ كلّ البلدان، باستثناء الصومال[2]، قد أفادت باعتمادها الهوية القانونية، أظهر المسح أنّها غير مطبّقة بالضرورة في كلّ الحالات. فقد أفاد كلٌّ من تونس والسودان والمغرب واليمن بأنّ الهوية القانونية لا تشمل اللاجئين والمهاجرين وعديمي الجنسية، في حين أفادت البلدان الـ 11 الأخرى بأنّها تشمل هذه الفئات. وتترك هذه الفجوات الأفراد المعنيين عرضة للمخاطر وعاجزين عن الوصول إلى الخدمات في معظم الأحيان (الشكل 2).

الشكل 1. النسبة المئوية للبلدان التي لديها تشريعات لدعم رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

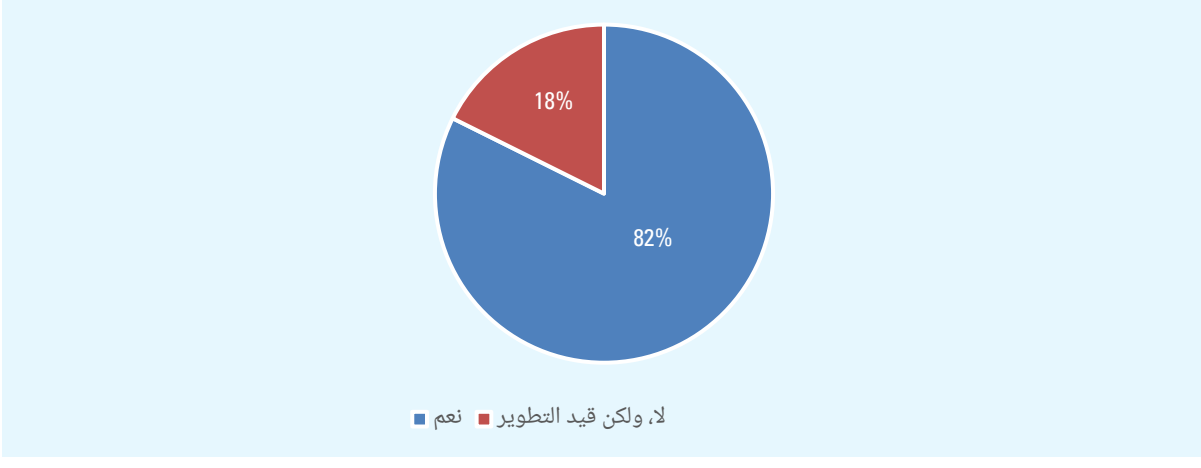

المصدر: مسح الإسكوا لعام 2025.

الشكل 2. النسبة المئوية للبلدان التي تشمل فيها الهوية القانونية كلّ السكان

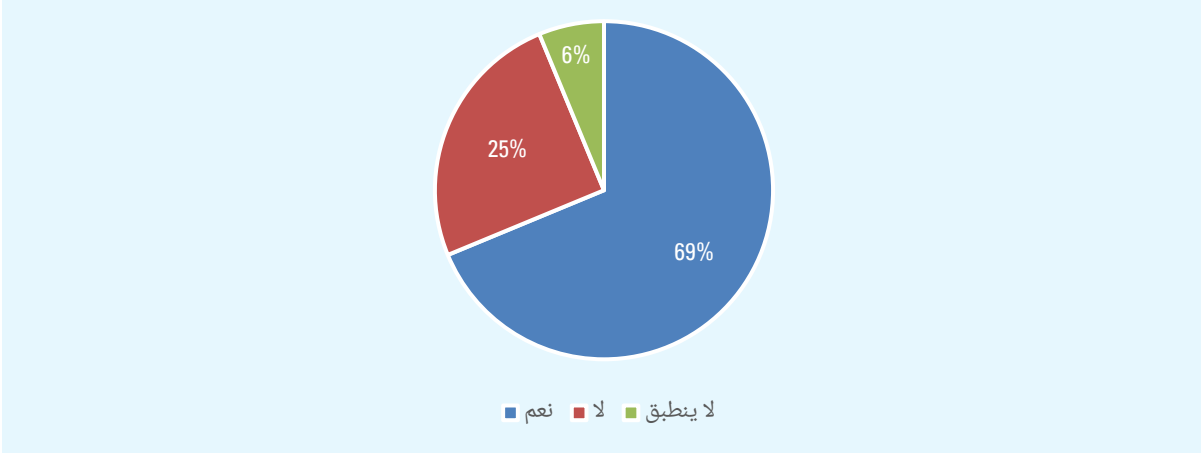

المصدر: مسح الإسكوا لعام 2025.

2. لم يجب العراق على هذا السؤال.

3. قواعد البيانات والتغطية الإلكترونية

أفاد 15 بلداً، من بين البلدان الـ 17 المشمولة بالاستبيان، بتشغيل قواعد بيانات وطنية مركزية للتسجيل المدني (الشكل 3)، باستثناء جيبوتي والصومال، حيث تبقى قواعد البيانات مجزأة أو قائمة على نظام تجريبي. ويُعدّ تسجيل المواليد والوفيات من الوقائع الأكثر رقمنة باستمرار، بعكس سجلات الزواج والطلاق التي لا تزال متأخرة في هذا المجال. وتواصل جيبوتي والصومال والمغرب واليمن اعتمادها على العمليات الورقية لتسجيل الوضع العائلي، ممّا يخلّف فجوة بالغة في اكتمال الإحصاءات الحيوية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، أحرزت بعض البلدان تقدّماً ملحوظاً. فعلى سبيل المثال، انتقلت جيبوتي في أقلّ من خمس سنوات من النظم الورقية المجزأة إلى التغطية الإلكترونية الشاملة على مستوى البلد لتسجيل المواليد والوفيات.

4. نُظم تكنولوجيا المعلومات ونماذج الاستضافة

تعتمد المنطقة على مجموعة متنوعة من حلول تكنولوجيا المعلومات. فقد أفاد 11 بلداً باستخدام نظم مصمّمة خصيصاً، طوّرتها في غالب الأحيان وكالات وطنية لتكنولوجيا المعلومات أو طُوّرت بالشراكة مع مزوّدين من القطاع الخاص. ويستخدم كلّ من جيبوتي والصومال والمملكة العربية السعودية حلولاً مفتوحة المصدر، منها نماذج مكيّفة لمنصة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المفتوحة. ويعتمد الأردن والسودان واليمن على حزم برمجية تجارية (الشكل 4).

الشكل 3. النسبة المئوية للبلدان ذات التغطية الإلكترونية الكاملة أو الجزئية، بحسب نوع الواقعة الحيوية

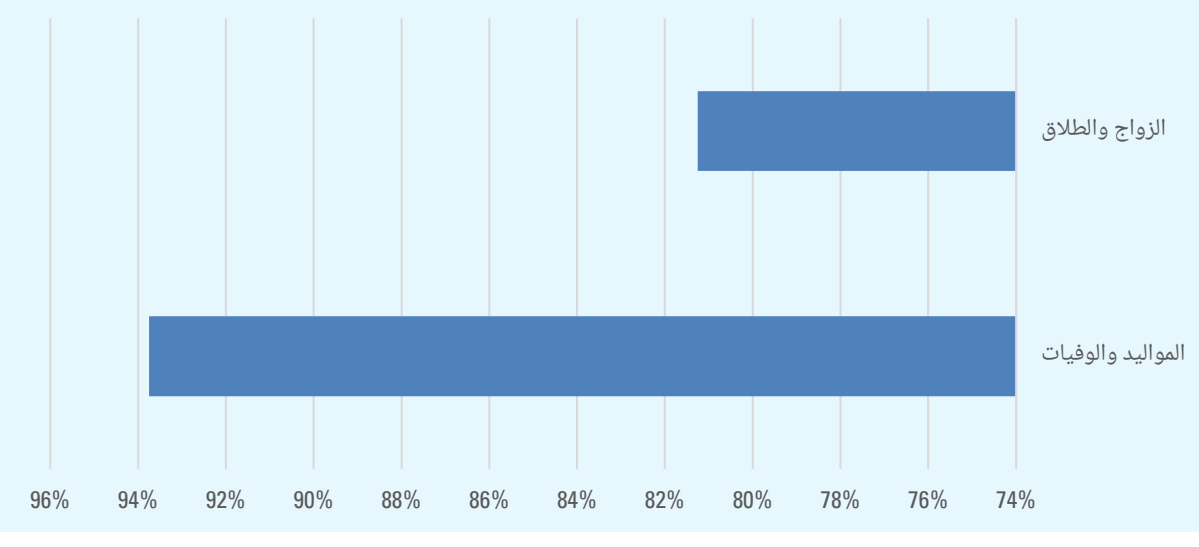

المصدر: مسح الإسكوا لعام 2025.

وفيما يتعلق بنماذج الاستضافة، تستمر معظم البلدان في تخزين بيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على خوادم حكومية داخلية. وتجدر الإشارة إلى أنّ اليمن وجيبوتي هما استثناءان بارزان، كونهما استعانا بالكامل بمزودي خدمات استضافة خارجيين. ولم يرد في الاستبيان أي سؤال عمّا إذا كانت هذه الحلول قائمة على الحوسبة السحابية أو كانت عبارة عن خوادم مزودي الخدمات الخارجيين (الشكل 5).

الشكل 4. البرمجيات المستخدمة وفق ما أفادت به البلدان

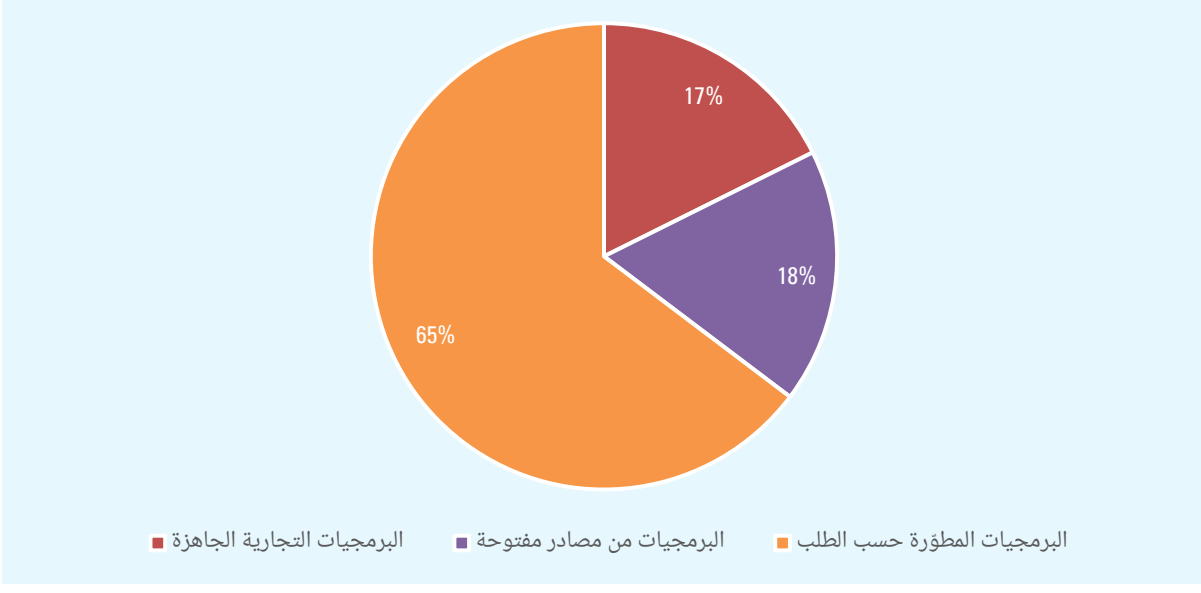

المصدر: مسح الإسكوا لعام 2025.

الشكل 5. أنماط استضافة البيانات وفق ما أفادت به البلدان

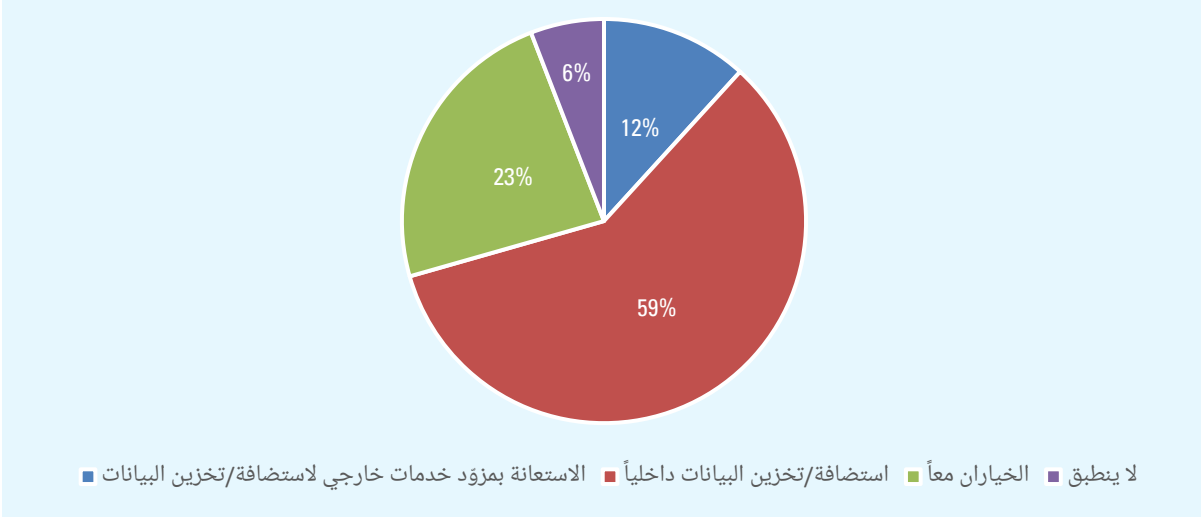

المصدر: مسح الإسكوا لعام 2025.

5. تبادل البيانات وقابلية التشغيل البيني

أفادت تسعة بلدان بوجود تبادل رقمي كامل للبيانات بين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ومؤسسات أخرى، مثل وزارات الصحة والعدل والمكاتب الإحصائية الوطنية. وتعمل خمسة بلدان في بيئة هجينة تجمع بين السجلات الرقمية وتبادل البيانات الورقي، في حين لا تزال ثلاثة بلدان (جيبوتي، والعراق، واليمن) تعتمد كلياً على النظم الورقية (الشكل 6).

وتبقى قابلية التشغيل البيني من أضعف جوانب تحديث نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. فقد أفادت قلة من البلدان بوجود تدفّقات بيانات آنية بين مختلف النظم. وحتى في حالات تبادل البيانات إلكترونياً، تبقى عمليات النقل اليدوي، مثل استخدام الأقراص المدمجة أو الناقل التسلسلي العام (USB)، ممارسةً شائعة.

الشكل 6. أساليب تبادل البيانات

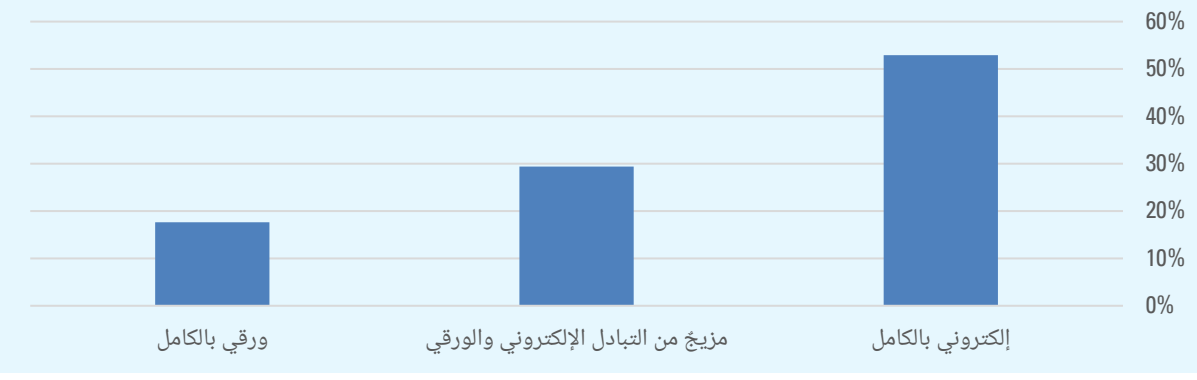

المصدر: مسح الإسكوا لعام 2025.

الشكل 7. النسبة المئوية للمرافق الصحية التي تبلّغ إلكترونياً عن المواليد والوفيات

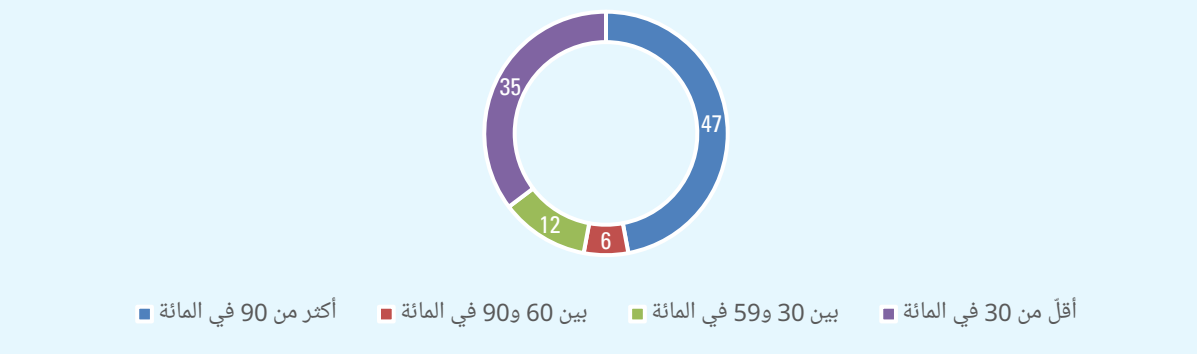

المصدر: مسح الإسكوا لعام 2025.

لا يزال العديد من البلدان يلجأ إلى الوسائل الورقية لتبادل البيانات، على الرغم من تطوير السجلات الإلكترونية في موازاة ذلك.

6. ربط المرافق الصحية واستخدام التكنولوجيا المتنقلة

أحرز دمج المرافق الصحية في نظم الإبلاغ الخاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تقدّماً ملحوظاً. وأفاد نصف البلدان المشمولة بالمسح بأن أكثر من 90 في المائة من المواليد والوفيات في المرافق الصحية يُبلَّغ عنها إلكترونياً. وتبرز كلٌّ من الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر في هذا المجال بفضل مستويات مرتفعة من التغطية. في المقابل، أفاد العراق والمغرب واليمن بأنّ أقلّ من 30 في المائة من المرافق تستخدم الإبلاغ الإلكتروني (الشكل 7).

ولا تزال التكنولوجيا المتنقلة غير مستغَلة على نحو كافٍ في العديد من البلدان. ووحدها الأردن والبحرين والمملكة العربية السعودية، تستخدم بانتظام تطبيقات الهاتف المحمول أو تلجأ إلى الإبلاغ بواسطة الرسائل النصية القصيرة (SMS) التي ترسلها المرافق الصحية المعنية والمسجّلون المدنيون المحليون للإبلاغ عن المواليد والوفيات. وفي هذه النظم، تُنقل البيانات عادةً من نقطة تقديم الرعاية إلى قاعدة بيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أو إلى منصة للمعلومات الصحية. وغالباً ما يؤدّي القصور في استخدام الأدوات المتنقلة إلى عدم الإبلاغ عن الوقائع الحيوية أو تأخّر الإبلاغ عنها، لا سيما في المناطق الريفية.

غالباً ما يحصل تأخير في تسجيل الوفيات، وتحديد سبب الوفاة بصورة خاصة، وإن كان التسجيل الإلكتروني للمواليد يتعدّى نسبة 90 في المائة. ويطرح هذا الأمر تحديات أمام رصد الصحة العامة وإنتاج إحصاءات الوفيات.

7. التمويل وبناء القدرات

أفادت معظم البلدان بتخصيص تمويل وموظفين مختصين في تكنولوجيا المعلومات لدعم رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهو تحسّن كبير مقارنة بعام 2021. ومع ذلك، حُدّد الأمن السيبراني باعتباره الشاغل الرئيسي على مستوى المنطقة، تليه محدودية البنية التحتية في المناطق الريفية وعدم كفاية الموارد البشرية (الشكل 8).

8. استخدام البيانات وضمان الجودة

أخذ عدد متزايد من البلدان في نقل بيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إلكترونياً إلى المكاتب الإحصائية الوطنية. وتبرز دولة فلسطين (دراسة الحالة الخاصة بها واردة أدناه)، لاعتمادها نظام X-Road الذي يتيح تبادلاً آمناً وفورياً لبيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والبيانات الصحية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعلى الرغم من هذا التقدّم، تبقى العمليات الهجينة واليدوية شائعة. وأفادت عدة بلدان بأن بيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لا تزال تُنقل إلى المكاتب الإحصائية باستخدام الأقراص المدمجة أو الناقل التسلسلي العام (USB)، ممّا يقوّض الكفاءة وأمن البيانات على حدٍّ سواء. ومع ذلك، أفادت جميع البلدان باستثناء جيبوتي بوجود آلية قائمة أو قيد التطوير لضمان صحة بيانات التسجيل المدني ودقتها. وتشمل آليات ضمان الجودة عادةً التدقيق في البيانات، والتحقق من اتساقها، ومطابقتها مع مصادر مستقلة للتأكّد من اكتمالها ودقتها (الشكل 9).

الشكل 8. التحديات الرئيسية التي أبلغت عنها البلدان

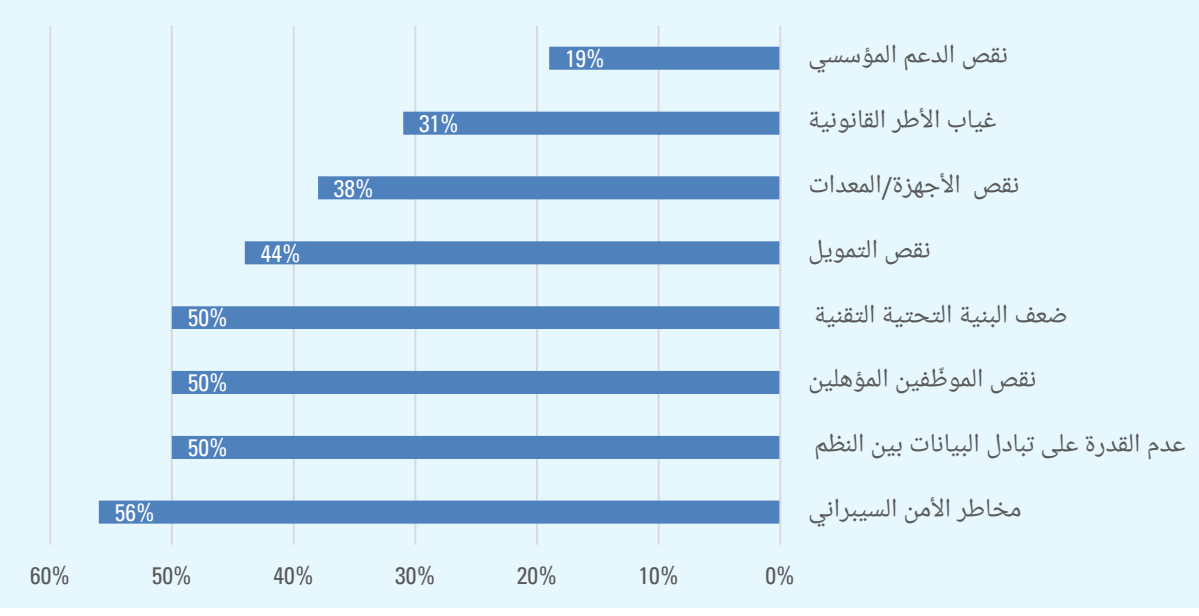

المصدر: مسح الإسكوا لعام 2025.

الشكل 9. النسبة المئوية للبلدان التي وضعت خطة لضمان جودة البيانات

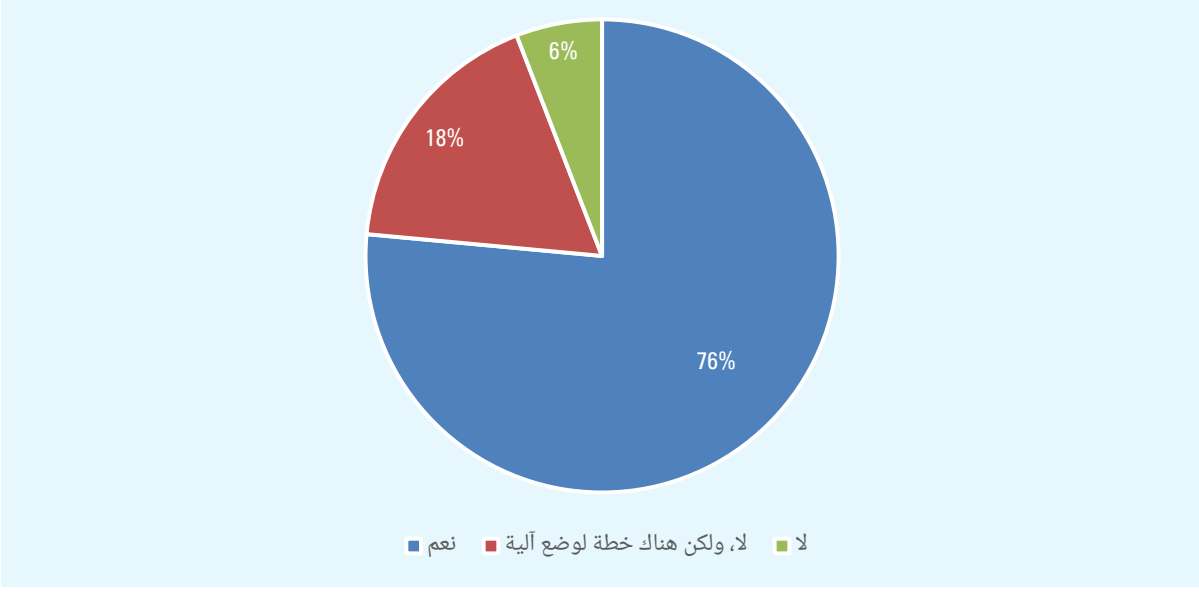

المصدر: مسح الإسكوا لعام 2025.

بالإضافة إلى ذلك، أفاد 13 بلداً، من بين البلدان الـ 17، بأن بيانات التسجيل المدني المرقمنة تُعدّ المصدر الرئيسي المستخدَم في حساب الإحصاءات الحيوية. وأشار كلٌّ من المغرب ودولة فلسطين إلى استخدام هذه البيانات جزئياً في إعداد الإحصاءات الحيوية، بعكس اليمن التي أفادت بعدم استخدامها على الإطلاق (الشكل 10).

الشكل 10. النسبة المئوية للبلدان التي تستخدم بيانات التسجيل المدني المرقمنة لإعداد الإحصاءات الحيوية

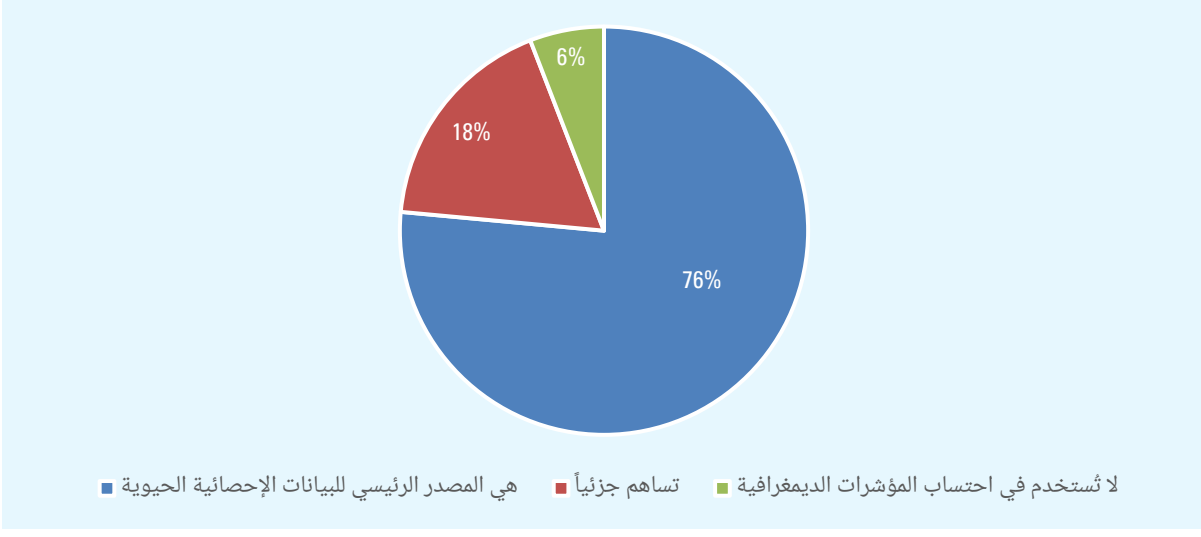

المصدر: مسح الإسكوا لعام 2025.

3. دراسات الحالة

ألف. الإمارات العربية المتحدة: نموذج للتكامل والأتمتة

رسّخت الإمارات العربية المتحدة مكانتها كدولة رائدة عالمياً في مجال التحوّل الرقمي للخدمات الحكومية، متيحةً نموذجاً متقدّماً للبلدان العربية الساعية إلى تحديث نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. واعتمدت الإمارات العربية المتحدة استراتيجية شاملة قائمة على توظيف التكنولوجيا في رقمنة عملية تسجيل الوقائع الحيوية (المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق)، ودمج هذه السجلات في نظم الهوية الوطنية والإحصاء. وأتاح هذا النهج إنتاج إحصاءات حيوية آنية وعالية الجودة، تدعم التخطيط وصنع السياسات القائمَين على الأدلة.

1. مكوّنات النظام الرئيسية والنتائج المحقّقة

طوّرت الإمارات العربية المتحدة نظاماً رقمياً بالكامل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، يستند إلى التكنولوجيا المتقدمة والدمج المؤسسي والتصميم المراعي لاحتياجات المستخدمين. والركيزة الأساسية لهذا النظام هي "الهوية الرقمية UAE Pass"، وهي هوية رقمية موحّدة تربط جميع الوقائع الحيوية بأرقام الهوية الوطنية للأفراد. وترتبط الهيئات الحكومية الرئيسية، بما في ذلك وزارتا الصحة والداخلية، ارتباطاً رقمياً متكاملاً يتيح التسجيل الفوري للوقائع الحيوية مباشرةً من المرافق الصحية (حكومة الإمارات العربية المتحدة، بدون تاريخ).

ويمكن للمواطنين والمقيمين الوصول إلى الخدمات عن بُعد عبر بوابات رقمية موحّدة، ممّا يقلّل من الحاجة إلى الحضور الشخصي. وتُستخدم تقنيات الأتمتة والذكاء الاصطناعي لتعزيز دقة البيانات ودعم تحليلها. كما يتيح تكامل نظم التسجيل والإحصاء إنتاج إحصاءات حيوية آنية وبجودة عالية. ونتيجةً لذلك، حققت الإمارات العربية المتحدة تسريعاً في تقديم الخدمات، وتحسّناً في جودة البيانات، وتعزيزاً لاستخدام بيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية عبر القطاعات المختلفة، إلى جانب ارتفاع مستوى رضا المستخدمين بفضل إتاحة خدمات رقمية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

وأُنجِز التحوّل في الإمارات العربية المتحدة إلى نظام رقمي متكامل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية عن طريق اعتماد عملية مرحلية واستراتيجية، كما هو مبيّن في الجدول أدناه.

2. الجدول الزمني للتقدّم الرقمي

العام	المراحل الرئيسية
2013	إطلاق الهوية الرقمية UAE Pass بوصفها الركيزة الأساسية لنظام تسجيل مدني متكامل.
2016	الرقمنة الشاملة لجميع المرافق الصحية، ممّا يتيح التسجيل الفوري الوقائع الحيوية في مكان حدوثها.
2020	دمج نظام التسجيل المدني مع السجلات الصحية وسائر قواعد البيانات الحكومية، ممّا يعزّز إمكانية تبادل البيانات.
2024	المواءمة الكاملة لعمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مع أفضل الممارسات الدولية، ممّا يسهم في تحسين جودة الإحصاءات الحيوية وزيادة فائدتها.

3. التحديات والحلول

التحديات	الحلول
توحيد النظام	استلزم دمج المنصّات المتعددة مستوى عالياً من التنسيق المؤسسي واستثمارات كبيرة.
حماية البيانات	أُنشئت بنية تحتية متقدّمة للأمن السيبراني لضمان سرية البيانات وحماية خصوصية المستخدمين.
مشاركة الجمهور	أُطلقت حملات توعية عامة لتعزيز استخدام خدمات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الرقمية وبناء الثقة في النظام.

ثُبيّن تجربة الإمارات العربية المتحدة أهمية الالتزام السياسي والابتكار التكنولوجي والتنسيق المؤسسي في بناء نظام فعال ومستدام للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويقدّم نموذجها الرقمي المتكامل تماماً دروساً قيّمة للبلدان العربية الأخرى التي تسعى إلى تحسين جودة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتحفيز استخدامها لدعم التنمية الشاملة والحوكمة القائمة على الأدلة.

باء. المغرب: التقدّم التدريجي عن طريق دمج نظم الصحة والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

يتّسم المغرب بتاريخ طويل في مجال تسجيل الوقائع الحيوية، ويعود نظام التسجيل المدني فيه إلى أكثر من قرن. ومع ذلك، ظل السجل المدني حتى وقت قريب يعتمد إلى حدّ كبير على الورق، وكان موزعاً بشكل واسع، حيث تم تخزين عشرات الملايين من السجلات المكتوبة يدوياً في 2000 مكتب تقريباً. وفي عامَي 2017-2018، أطلقت الحكومة برنامجاً لتحديث التسجيل المدني بهدف تحديث السجلات التاريخية وإنشاء قاعدة بيانات رقمية للتسجيل المدني، بما في ذلك بوابة إلكترونية للخدمات المدنية تتيح للمواطنين طلب شهادات الميلاد وغيرها من الوثائق إلكترونياً.

كذلك، أخذت الحكومة على عاتقها مهمّة إعداد برنامج وطني طموح لرقمنة التسجيل المدني وتسجيل الوقائع الحيوية بالكامل، كجزء من جهود أوسع لتحديث الإدارة العامة وتحسين إتاحة الخدمات. وتأتي هذه المبادرة ضمن استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" التي تبني على جهود الرقمنة السابقة، وتهدف إلى تعزيز كفاءة الإدارة والشفافية ودعم التنمية المستدامة من خلال التحوّل الرقمي الشامل.

1. مكوّنات النظام الرئيسية والنتائج المحقّقة

رقم التعريف الفريد هو أحد العناصر الأساسية لهذا الإصلاح، وقد اعتُمد على أساس تجريبي في عام 2019، وهو يخصّص رقماً تعريفياً وحيداً لكل مولود عند الولادة. والهدف من هذا الرقم الفريد هو مرافقة الفرد طيلة حياته وربط جميع سجلاته الشخصية بالسجل المدني الوطني (Medias24, 2019). وفي عام 2021، اعتُمد قانون الأحوال المدنية، الذي يوفر الأساس القانوني لنظام تسجيل مدني رقمي بالكامل. وينص هذا القانون على تحديد رقم تعريف فريد (رقمي) لكلّ ولادة، ويعترف رسمياً بالأدوات

الإلكترونية، مثل بوابة الأحوال المدنية، التي تتيح للمواطنين الوصول عن بُعد إلى خدمات التسجيل المدني، ونظام إدارة الأحوال المدنية، الذي يستخدمه المسجلون المدنيون لإنتاج المعلومات وتخزينها. كذلك، يُلزم القانون المستشفيات والسجون والسلطات المحلية وسائر المؤسسات بإدراج المعلومات المتعلقة بالمواليد والوفيات وغيرها من الوقائع الحيوية إلكترونياً في بوابة الأحوال المدنية، لضمان تسجيل دقيق وآني. وقد ساهمت هذه المنصات الرقمية في تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف العبء على المواطنين والمكاتب الحكومية على حدٍّ سواء.

ونُشرت وحدات تسجيل متنقلة مجهّزة بالأدوات الرقمية لتعزيز تغطية التسجيل في المناطق الريفية والمناطق التي تواجه نقصاً في الخدمات. كما أُطلقت حملات توعية عامة لتعريف الناس بالأدوات والإجراءات الرقمية الجديدة، وضمان عدم المساس بالهوية القانونية عند الانتقال من النظام الورقي إلى الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، رُبط نظام التسجيل المدني إلكترونياً بوزارتي الصحة والعدل، وبالمستشفيات أيضاً، لإتاحة التسجيل الفوري للمواليد والوفيات.

وبالتوازي مع إطلاق الأدوات الرقمية، بدأ المغرب برقمنة ملايين السجلات الورقية التي تعود إلى عام 1915، وإنشاء قاعدة بيانات رقمية مركزية، لتعزيز إمكانية الوصول إليها وتحسين دقة البيانات. وفي عام 2025، أعلنت وزارة الداخلية عن الدفعة الوطنية الأخيرة لإتمام رقمنة جميع سجلات الأحوال المدنية المتبقية. وبمجرد الانتهاء من هذه المهمّة، تبدأ عمليات التدقيق في السجلات الرقمية المُدخَلة حديثاً لتعزيز أمنها وضمان سلامة الملفات.

2. الجدول الزمني للتقدّم الرقمي

العام	المراحل الرئيسية
2017	إطلاق برنامج تحديث التسجيل المدني.
2018	إطلاق بوابة الأحوال المدنية لتمكين المواطنين من الوصول إلى خدمات التسجيل المدني رقمياً.
2019	إصدار رقم التعريف الفريد.
2021	اعتماد تشريع يُلزم المرافق الصحية بتسجيل جميع المواليد والوفيات إلكترونياً.
2025-2019	رقمنة أكثر من 50 مليون سجل مدني من السجلات التي تعود إلى عام 1915.

3. التحديات والحلول

التحديات	الحلول المقترحة
ملايين السجلات الورقية الموزعة فى كافة أنحاء البلد بحاجة إلى رقمنة	تنفيذ العمل على مراحل تمتد لعدة سنوات، وفقاً للمناطق وعمر السجلات، وتخصيص الموارد المناسبة لكلّ مرحلة؛ وإجراء عمليات تدقيق لضمان إدخال السجلات بشكل صحيح.
البنية التحتية والربط بين الأنظمة	تجهيز جميع المكاتب بمعدات تكنولوجيا المعلومات وربطها بنظام مركزي عبر شبكة آمنة؛ وإنشاء مكاتب للاتصالات لضمان بقاء جميع المكاتب متصلة بالإنترنت، مع إتاحة أنماط العمل بدون اتصال بالإنترنت في حال تعذّر توفر الشبكة.

التحديات	الحلول المقترحة
الفجوات القانونية والمؤسسية	اعتماد إطار قانوني يمنح حجية قانونية صريحة للسجلات والشهادات الرقمية، ويتيح تبادل البيانات بين المؤسسات؛ وصياغة واعتماد قوانين لحماية البيانات تنظم معالجة البيانات الشخصية.
الموارد البشرية والتدريب	تنفيذ دورات تدريبية لبناء القدرات وإصدار أدلة خاصة بالإجراءات لتوحيد العمليات؛ وتبسيط واجهة المستخدم ورفع مستوى الوعي بتخفيف عبء العمل الناتج عن اعتماد النظام الرقمي.
الدمج التقني	تحديد رقم تعريف فريد يهدف إلى ربط نظام التسجيل المدني بالأنظمة الأخرى (مثل السجلات الاجتماعية والنظم الصحية وغيرها).

تشمل الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة المغرب الأهمية الحاسمة لتوسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت ونشر التكنولوجيا الحديثة بوصفها ركائز أساسية للنجاح. وقد أسهم تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتنفيذ حملات توعية موجهة، والحفاظ على التعاون مع الشركاء الدوليين بدور هام في دفع أهداف البرنامج قُدُماً وضمان تنفيذه بفعالية.

جيم. دولة فلسطين: تجاوز العقبات في سياقٍ هشّ

اتخذت دولة فلسطين خطوات هامة نحو رقمنة نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، رغم عملها في ظل قيود سياسية ومؤسسية ولوجستية معقّدة. ويُعدّ السجل المدني، الذي تديره وزارة الداخلية، الأساس القانوني لإدارة الهوية وإصدار الوثائق الرسمية وإنتاج الإحصاءات الحيوية. وخلال السنوات الأخيرة، وُجّهت استثمارات كبيرة نحو رقمنة السجلات المتراكمة، وأتمتة تسجيل الوقائع الحيوية، وتعزيز الروابط المؤسسية مع وزارة الصحة والمحاكم والجهاز الإحصائي الوطني. وعلى الرغم من أن عملية الانتقال لا تزال جارية وتواجه تحديات خاصة، فإن تجربة دولة فلسطين تعكس إرادة وطنية واضحة لتحديث الإدارة المدنية وتحسين جودة البيانات دعماً لجهود الحوكمة والتخطيط.

1. مكوّنات النظام الرئيسية والنتائج المحقّقة

يواصل نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الرقمي في دولة فلسطين تطوّره، متأثراً بسنوات من الإصلاحات التدريجية. وتحافظ وزارة الداخلية على سجل مدني مركزي مُحوسب، مرتبط بالمكاتب المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشمل النظام رقم تعريف وطني فريد ويعدّ ركيزةً لعمليات التسجيل المدني.

وقد بدأت جهود واسعة النطاق لرقمنة الوقائع الصحية في عام 2016 مع إطلاق السجل الوطني لصحة الأم والطفل باستخدام منصة DHIS2 المفتوحة المصدر. وفي عام 2020، أُنشئت روابط إلكترونية بين المستشفيات ووزارة الداخلية لإتاحة التسجيل الفوري للمواليد والوفيات، في خطوة نوعية حظيت بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-19 (DHIS2, 2020). وفي نيسان/أبريل 2025، توسّعت هذه المبادرة مع إطلاق سجل صحة الأسرة، الذي يهدف إلى توحيد سجلات صحة الأم والطفل والأسرة في منصة واحدة شاملة ومتكاملة (DHIS2, 2025).

وعلى الرغم من تحقيق تقدّم كبير في رقمنة الوقائع الصحية، لا يزال تسجيل حالات الزواج والطلاق متأخراً نسبياً، إذ إن العديد من السجلات أصبحت

رقمية بالكامل، في حين تفتقر بعض المؤسسات إلى البنية التحتية والاتصال الشبكي اللازمَين للتحوّل الرقمي الكامل. وفيما يتعلق بحالات الطلاق، لا تزال عملية إدخال البيانات تبدأ بالورق قبل إدخالها لاحقاً في قاعدة البيانات المركزية.

ويجري تبادل البيانات الرقمية منذ ما لا يقل عن خمس سنوات، وتحديداً في عام 2020 عندما وقّع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اتفاقية لتبادل البيانات مع وزارة الداخلية، ممّا أتاح النقل الآمن والفوري لبيانات المواليد والوفيات عبر منصة X-Road الوطنية. وأسهمت هذه التطورات في تعزيز قدرة النظام الإحصائي على إنتاج إحصاءات حيوية عالية الجودة وفي الوقت المناسب.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال الأتمتة الكاملة وقابلية التشغيل البيني غير مكتملتين. وتستمر الفجوات المؤسسية، وتجزؤ الحوكمة بين قطاع غزة والضفة الغربية، والصراع، والقيود القانونية والمالية، في عرقلة وتيرة التقدّم.

ويبيّن الجدول الزمني التالي تقدّم دولة فلسطين نحو نظام رقمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

2. الجدول الزمني للتقدّم الرقمي

العام	المراحل الرئيسية
1995	نقل صلاحيات السجل المدني من السيطرة الإسرائيلية إلى الإدارة الفلسطينية.
2005	إنشاء لجنة وطنية لتحديث السجل المدني ورقمنته.
2010	استكمال دراسة الجدوى وخطة التنفيذ للتكامل الرقمي؛ وبدء الرقمنة الجزئية للسجلات.
2016	إطلاق السجل الإلكتروني لصحة الأم والطفل.
2020	إبرام اتفاقية بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الداخلية لتبادل البيانات المؤتمتة باستخدام منصة X-Road الحكومية؛ وإطلاق الربط الإلكتروني بين المستشفيات ووزارة الداخلية.
2025	إطلاق سجل صحة الأسرة، وهو مبادرة تهدف إلى توحيد بيانات الرعاية الصحية الأولية في نسخة واحدة متكاملة من منصة DHIS2.

3. التحديات والحلول

التحديات	الحلول المقترحة
تجزؤ قواعد بيانات السجلات والقيود السياسية الخارجية	تعزيز توحيد النظم بين قطاع غزة والضفة الغربية، وإدراج إصلاح التسجيل المدني ضمن استراتيجيات إعادة الإعمار الوطنية.
الاضطرابات الناجمة عن الحرب وقيود الحركة	توسيع استخدام التكنولوجيا وتعزيز أمن البيانات وحمايتها في ظل أوضاع النزاع وحالات الطوارئ.

التحديات	الحلول المقترحة
الفجوات القانونية والمؤسسية	صياغة واعتماد الأنظمة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية لتحديد المسؤوليات المتعلقة بالإبلاغ الرقمي.
محدودية البنية التحتية الرقمية ونقص الكوادر البشرية	زيادة الاستثمار في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحفيز التدريب التقني لموظفي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ وتوطيد الشراكات مع الجهات المانحة.
عدم كفاية الموارد المالية	تأمين دعم مالي وتقني إضافي من الشركاء والجهات المانحة الوطنية والدولية لضمان استدامة تحديث البنية التحتية وتطوير النظم الرقمية.
ضعف التنسيق بين أصحاب المصلحة	تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الجهات المؤسسية المعنية، بما في ذلك وزارتا الداخلية والصحة، والسلطة القضائية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
الحاجة إلى تعزيز حماية البيانات والأمن السيبراني	إنشاء بنية تحتية رقمية آمنة وإدماج ضمانات حماية الخصوصية في جميع المنصات المرتبطة بالسجلات الرقمية.

أحرزت دولة فلسطين تقدّماً مطّرداً نحو رقمنة نظام التسجيل المدني لديها، على الرغم من العمل في سياق يشوبه الاحتلال والانقسام ومحدودية الموارد. وهذه التجربة هي دليلٌ على أهمية التعاون المؤسسي المستدام، والإصلاح القانوني، وإشراك الجهات المانحة في بناء نظم بيانات عامة مرنة. ويبقى الاستثمار المتواصل في البنية التحتية، وقابلية التشغيل البيني، والحوكمة عناصر أساسية لتحقيق الإمكانات الكاملة لنظام رقمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يدعم التخطيط الوطني، والحماية القانونية، وتقديم الخدمات.

4. التوصيات وسُبل المضى قُدماً

- تحديث واعتماد أطر قانونية شاملة تدعم النظام الرقمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وتشمل الخصوصية، وحماية البيانات والأمن السيبراني، والهوية الرقمية والتوقيعات الإلكترونية.
- تحديد الصلاحيات ومسارات جمع البيانات بوضوح، ووضع بروتوكولات لتبادل البيانات بين المؤسسات، وإنشاء هيئات حوكمة متعددة القطاعات لتنسيق جهود الرقمنة.
- تحسين شبكات الاتصالات وتوسيع نطاقها لضمان الوصول إلى المناطق الريفية والنائية.
- الاستثمار في بنية تحتية رقمية مركزية وآمنة وضمان قابلية التشغيل البيني بين نظم تكنولوجيا المعلومات.
- تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية عن طريق إنشاء منصة رقمية موحدة وإبرام اتفاقيات واضحة لتبادل البيانات تربط وزارات الصحة والعدل والإحصاء لتسهيل تبادل البيانات.
- دمج نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مع نظم المعلومات الصحية لتمكين الإبلاغ الفوري عن الوقائع الحيوية.
- استخدام أرقام تعريف وطنية فريدة في كافة المنصات.
- إعداد برامج تدريب وطنية وتأهيل الموظفين المحليين والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات على إدارة عمليات التسجيل المدني الرقمي والإحصاءات الحيوية، بما يشمل إدارة البيانات، والأدوات الرقمية، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، مع التركيز على الاستدامة والملكية المحلية.
- التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتبادل المعرفة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على العمليات لإجراء تدقيق روتيني لجودة البيانات.
- إجراء تحليلات سلوكية واستخدام حملات توعية عامة قائمة على الأدلة لتعزيز التسجيل الفوري واستخدام الأدوات الرقمية.
- إطلاق حملات إعلامية لبناء الثقة وزيادة الوعي بأهمية تسجيل الوقائع الحيوية.

المرفق 1. التعريفات

التسجيل المدني
التسجيل المستمر والدائم والإلزامي والشامل للوقائع الحيوية المتعلقة بالسكان وخصائصها (مثل المواليد الأحياء، والوفيات، ووفيات الأجنة، والزواج، والطلاق)، وفقاً للمتطلبات القانونية المعمول بها في كلّ بلد (United Nations Statistics Division, 2014).

نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
إطار مؤسسي وقانوني وتقني متكامل تُنشأ من خلاله سجلات التسجيل المدني وتُحفظ وتُستخدم لإنتاج الإحصاءات الحيوية وإثبات الهوية القانونية (United Nations Statistics Division, 2014).

الرقمنة
عملية تحويل السجلات التناظرية أو الورقية إلى صيغة رقمية، مثل مسح سجلات المواليد ضوئياً أو إدخال بيانات التسجيل المدني التاريخية في قاعدة بيانات إلكترونية
(United Nations Economic Commission for Africa, 2023).

الأتمتة الرقمية
إدماج التكنولوجيات الرقمية في عمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من أجل أتمتة سير العمل، وإتاحة التسجيل الإلكتروني، ودعم الخدمات عبر الإنترنت والهواتف المحمولة، وتعزيز إمكانية تبادل البيانات فيما بين المؤسسات (United Nations Economic Commission for Africa, 2023).

قابلية التشغيل البيني
قدرة نظم المعلومات والمنظمات والتطبيقات المختلفة على التواصل وتبادل البيانات واستخدام المعلومات المتبادلة بفعالية وأمان (United Nations Economic Commission for Africa, 2023).

الهوية القانونية
الخصائص الأساسية لهوية الفرد (الاسم، ونوع الجنس، ومكان وتاريخ الميلاد) التي تُمنح عن طريق تسجيل الولادة وتعترف بها الدولة بموجب وثيقة رسمية مثل شهادة الميلاد أو بطاقة الهوية الوطنية
(United Nations Legal Identity Agenda Task Force, 2019).

رقم التعريف الفريد
مُعرِّف دائم وفريد يُخصَّص لكلّ فرد، ويُستخدم لربط السجلات عبر مختلف النظم طوال دورة الحياة، بما يكفل التكامل الدقيق بين قواعد بيانات التسجيل المدني والهوية والخدمات (World Bank, 2019).

المرفق 2. الاستبيان

حالة الرقمنة في نُظُم التسجيل المدني والهوية القانونية في البلدان العربية

تعمل الإسكوا، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين، على دعم البلدان العربية في تعزيز نُظُم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وتهدف هذه الجهود، التي تسترشد بالإطار الاستراتيجي الإقليمي لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (2021-2025)، إلى تطوير تلك النظم وتعزيز تكاملها ودعم القدرات الوطنية من أجل ضمان ذلك.

وفي هذا السياق، نرجو من سيادتكم التكرّم بالعمل من خلال مؤسستكم الكريمة والشركاء الوطنيين على استيفاء الاستمارة بشأن حالة الرقمنة في نُظُم التسجيل المدني والهوية القانونية. يتم استيفاء الاستمارة بالتنسيق والتشاور مع الشركاء الوطنيين ذوي العلاقة مثل وزارة الداخلية/هيئة التسجيل المدني ووزارة الصحة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

يمكنكم تقديم مساهماتكم القيّمة من خلال عقد لقاءات ثنائية أو جماعية أو عن طريق مشاركة الاستبيان مع المؤسسات ذات الصلة للحصول على ردودهم. وستتم مناقشة نتائج هذا الاستبيان خلال ندوة إقليمية عبر الإنترنت مقرر عقدها في آذار/مارس 2025، كما ستُدرج النتائج في تقرير تعدّه مجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا في الإسكوا، بعنوان "حالة الرقمنة في نُظُم التسجيل المدني والهوية القانونية في البلدان العربية".

ولكم فائق التقدير لتعاونكم ومساهمتكم في هذه المبادرة الحيوية.

معلومات عن الجهة التي قامت باستيفاء الاستمارة

- البلد: _____
- المؤسسات المشاركة في استكمال الاستبيان: _____
- اسم المسؤول عن التنسيق لاستكمال الاستبيان (نقطة الاتصال): _____
- المسمى الوظيفي: _____
- البريد الإلكتروني: _____

الجزء الأول: البيئة القانونية

1. هل توجد أطر قانونية أو تشريعات تتضمن أحكاماً تدعم تسجيل الوقائع الحيوية وربطها بأنظمة أو قواعد بيانات أخرى؟

☐ نعم
☐ لا، ولكن قيد التطوير
☐ لا
☐ لا أعلم

2. هل توجد سياسات أو لوائح تنظم إدارة البيانات وأمنها في نظام التسجيل المدني؟

☐ نعم
☐ لا
☐ لا أعلم

الجزء الثاني: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الحوسبة والتحوّل الرقمي/الرقمنة

3. هل لدى بلدكم استراتيجية وطنية لرقمنة نظام التسجيل المدني؟

☐ نعم
☐ لا، ولكن قيد التطوير
☐ لا
☐ لا أعلم

4. هل لدى المكاتب المحلية للتسجيل المدني سجلات إلكترونية لحالات الولادة والوفاة؟

☐ نعم، جميع مكاتب التسجيل المدني
☐ نعم، ولكن فقط بعض مكاتب التسجيل المدني
☐ لا، ليس لدى مكاتب التسجيل المدني سجلات إلكترونية لحالات الولادة والوفاة

5. هل لدى المكاتب المحلية للتسجيل المدني سجلات إلكترونية لحالات الزواج والطلاق؟

☐ نعم، جميع مكاتب التسجيل المدني
☐ نعم، ولكن فقط بعض مكاتب التسجيل المدني
☐ لا، ليس لدى مكاتب التسجيل المدني سجلات إلكترونية لحالات الزواج والطلاق

6. هل تحفظ سجلات التسجيل المدني في قاعدة بيانات وطنية/مركزية متكاملة ومحوسبة؟

☐ نعم
☐ لا

7. منذ متى بدأت عملية حفظ البيانات الحيوية في السجلات الإلكترونية؟

☐ أكثر من 10 أعوام
☐ 5-10 أعوام
☐ أقل من 5 أعوام
☐ لا أعلم

البرمجيات وتخزين البيانات

8. ما نوع أنظمة أو برامج تكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها مكتب التسجيل المدني في بلدكم؟

☐ برامج تجارية جاهزة
☐ برامج من مصادر مفتوحة
☐ برامج مطوّرة حسب الطلب
☐ غير ذلك، يرجى التحديد: _____
☐ لا يُستخدم حالياً نظام تكنولوجيا المعلومات (لا ينطبق)

9. كيف يتم استضافة أو تخزين البيانات من قبل مكتب التسجيل المدني في بلدكم؟

☐ يتم الاستعانة بمصادر خارجية لاستضافة أو تخزين البيانات
☐ يتم استضافة البيانات أو تخزينها داخلياً (نظام ذاتي الاستضافة self-hosted)
☐ مزيج ممّا سبق
☐ لا ينطبق

تبادل البيانات

10. كيف يتم تبادل البيانات بين المؤسسات الحكومية المختلفة المرتبطة بالتسجيل المدني؟

☐ إلكترونياً بالكامل
☐ مزيج من ورقي وإلكتروني
☐ ورقياً بالكامل

11. كيف يتم تدفق بيانات الحالة المدنية من المكاتب المحلية إلى التخزين المركزي أو المكتب الوطني؟

☐ يتم تبادل المعلومات إلكترونياً على جميع المستويات
☐ يتم تبادل المعلومات إلكترونياً فقط من المكتب المحلي إلى المكتب الوطني
☐ تُستخدم النُسخ الورقية على جميع المستويات

12. هل يمكن للمشرفين على البرامج التالية استخدام بيانات الحالة المدنية مباشرة (أي عن طريق الربط المباشر عبر الإنترنت أو أي شبكة إلكترونية)؟

- الهوية الشخصية: ☐ نعم ☐ لا

- سجلات السكان: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا توجد سجلات سكانية
- الرقم الوطني: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا يوجد رقم وطني
- صناديق الضمان الاجتماعي أو صناديق التقاعد: ☐ نعم ☐ لا
- وزارة الصحة أو بعض المؤسسات التابعة لها: ☐ نعم ☐ لا

13. ما هي النسبة المئوية للمرافق الصحية التي تقوم بإبلاغ مكاتب التسجيل المحلية إلكترونياً بواقعة الولادة والوفاة؟

☐ أكثر من 90 في المائة
☐ 60-90 في المائة
☐ 30-59 في المائة
☐ أقلّ من 30 في المائة

14. هل تُستخدم تكنولوجيا الهاتف المحمول للإبلاغ عن واقعة الولادة والوفاة على مستوى المجتمع المحلي؟

☐ نعم، ولكل من الولادة والوفاة
☐ نعم، ولكن فقط للولادة
☐ نعم، ولكن فقط للوفاة
☐ لا، لا يتم استخدام تقنية الهاتف المحمول للإبلاغ عن واقعة الولادة والوفاة

الجزء الثالث: التحديات والثغرات

15. هل توفر الحكومة التمويل الكافي المخصّص لأي صيانة وتحديث مطلوبين طوال الفترة المتوقعة لاستخدام نظام تكنولوجيا المعلومات المرتبط بالتسجيل المدني؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ لا ينطبق

16. هل لدى مكتب التسجيل المدني موظفون متخصصون مسؤولون عن إدارة نظام تكنولوجيا المعلومات؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ لا ينطبق

17. ما هي أبرز التحديات التي تواجه رقمنة نظام التسجيل المدني؟ (يمكن اختيار كلّ ما ينطبق)

☐ نقص في التمويل
☐ ضعف البنية التحتية الفنية (مثل الخوادم والوصول إلى الإنترنت)
☐ نقص في الأجهزة (مثل أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المحمولة)
☐ عدم القدرة على تبادل البيانات بين الأنظمة (interoperability)
☐ مخاطر الأمن السيبراني
☐ نقص الكوادر المؤهلة للدعم الفني/الخبرة المحدودة في مجال تكنولوجيا المعلومات
☐ غياب الأطر القانونية
☐ نقص الدعم المؤسسي أو الإداري على المستويات العليا
☐ غير ذلك، يرجى التحديد: _____

الجزء الرابع. الفرص والتوجهات المستقبلية

18. هل توجد هوية قانونية؟ ☐ نعم ☐ لا (إذا كانت الإجابة لا، انتقل إلى السؤال رقم 24)
19. هل تشمل الهوية القانونية جميع السكان، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون وعديمو الجنسية وما إلى ذلك؟ ☐ نعم ☐ لا
20. هل تمت رقمنة الهوية القانونية؟ ☐نعم ☐لا (إذا كانت الإجابة لا، انتقل إلى السؤال رقم 22)
21. هل قاعدة بيانات الهوية القانونية مرتبطة بنظام التسجيل المدني؟ ☐ نعم ☐ لا
22. هل يتشارك التسجيل المدني والهوية الوطنية في رقم تعريفٍ فريد؟ ☐ نعم ☐ لا
23. هل يتبع نظام التسجيل المدني وإدارة الهوية الوطنية إلى الوزارة ذاتها؟ ☐ نعم ☐ لا
24. ماذا تشمل البنية التحتية الفنية للحكومة الإلكترونية؟

☐ منصة تكامل النظم System Integration Platform
☐ الحوسبة السحابية Cloud Computing
☐ مراكز البيانات Data Centres
☐ لا توجد حكومة إلكترونية/لا ينطبق

25. ما هي الإمكانية الفنية لتبادل البيانات/المعلومات (Interoperability) بين قاعدة بيانات التسجيل المدني ونظام السجل الصحي الإلكتروني على مستوى الفرد (المريض)؟ (يمكن اختيار كل ما ينطبق)

☐ يوجد في البلد نظام السجل الصحي الإلكتروني على مستوى الفرد (المريض)
☐ هناك تبادل للمعلومات بين قاعدة بيانات التسجيل المدني ونظام السجل الصحي الإلكتروني
☐ هناك اتفاقية مع وزارة الصحة لتدفق البيانات
☐ لا يوجد في البلد نظام السجل الصحي الإلكتروني على مستوى الفرد (المريض)

26. ما هي أولويات بلدكم لتحسين رقمنة نظام التسجيل المدني خلال السنوات الخمس المقبلة؟ (يمكن اختيار كل ما ينطبق)

☐ تحسين البنية التحتية
☐ تعزيز الأمن السيبراني
☐ توسيع التغطية الرقمية
☐ تطوير الكوادر البشرية
☐ غير ذلك، يرجى التحديد: _____

27. هل توجد شراكات إقليمية أو دولية لدعم مشاريع الرقمنة في بلدكم؟

☐ نعم
☐ لا

28. إذا كانت الإجابة نعم، يرجى ذكر أمثلة: _____

29. ما هو الدعم الإضافي الذي سيكون الأكثر فائدة لتعزيز الرقمنة؟ (يمكن اختيار كل ما ينطبق)

☐ الدعم المالي
☐ المساعدة الفنية
☐ التدريب وبناء القدرات
☐ تطوير الأطر القانونية
☐ غير ذلك، يرجى التحديد: _____

الجزء الخامس: الرقمنة والمساهمة في المؤشرات الديمغرافية وصياغة السياسات

30. هل تنقل سجلات التسجيل المدني إلكترونياً من مكتب التسجيل المدني إلى المؤسسة المسؤولة عن تجميع الإحصاءات الحيوية عن المواليد والوفيات؟ ☐ نعم ☐ لا (إذا كانت الإجابة لا، انتقل إلى السؤال رقم 32)

31. يرجى تحديد اسم المؤسسة: _____

32. هل يتم تزويد الجهاز الإحصائي ببيانات التسجيل المدني مباشرةً بواسطة الربط الإلكتروني؟

☐ نعم، ويتم احتساب المؤشرات الديمغرافية ذات الصلة
☐ نعم، ولكن جزئياً ويتم تزويد بيانات التسجيل المدني بواسطة الجداول فقط
☐ يتم احتساب المؤشرات الديمغرافية ذات الصلة بالتسجيل المدني مباشرةً من خارج المؤسسة الإحصائية

33. ما هي الوسائل المستخدمة لنقل بيانات/معلومات التسجيل المدني؟

☐ ورقياً
☐ قرص مدمج (CD) أو وحدة USB
☐ الجداول
☐ غير ذلك، يرجى التحديد: _____

34. هل هناك آلية متّبعة لضمان صحة بيانات التسجيل المدني ودقتها (مثل تنقيح البيانات ومراقبتها والتحقق من صحتها)؟

☐ نعم
☐ لا، ولكن هناك خطة لوضع آلية
☐ لا توجد آلية

35. إذا كانت الإجابة نعم، فما هي دورية تطبيق تلك الآلية؟

☐ شهري
☐ فصلي
☐ سنوي
☐ غير ذلك، يرجى التحديد: _____

36. كيف تسهم الرقمنة في تحسين احتساب المؤشرات الديمغرافية (مثل معدلات الخصوبة والوفيات وما إلى ذلك) في بلدكم؟

☐ المصدر الرئيسي للإحصاءات الحيوية
☐ تسهم جزئياً
☐ لا تستخدم في احتساب المؤشرات الديمغرافية

37. هل تنشر بيانات الإحصاءات الحيوية؟ ☐ نعم ☐ لا

38. إذا كانت الإجابة نعم، فما هي دورية نشر البيانات؟

☐ شهري
☐ فصلي
☐ سنوي
☐ غير ذلك، يرجى التحديد: _____

الجزء السادس: ملاحظات إضافية

39. هل لديكم أي ملاحظات أو مقترحات إضافية بشأن رقمنة نظام التسجيل المدني أو استخدام البيانات في السياسات؟

المرفق 3. أبرز الإجابات على الاستبيان

س 1. هل توجد أطر قانونية أو تشريعات تتضمن أحكاماً تدعم تسجيل الوقائع الحيوية وربطها بأنظمة أو قواعد بيانات أخرى؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم	14
لا، ولكن قيد التطوير	3
لا	0
لا أعلم	0

س 2. هل توجد سياسات أو لوائح تنظم إدارة البيانات وأمنها في نظام التسجيل المدني؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم	16
لا	0
لا أعلم	1

س3. هل لدى بلدكم استراتيجية وطنية لرقمنة نظام التسجيل المدني؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم	16
لا، ولكن قيد التطوير	0
لا	0
لا أعلم	1

س 4. هل لدى المكاتب المحلية للتسجيل المدني سجلات إلكترونية لحالات الولادة والوفاة؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم، جميع مكاتب التسجيل المدني	12
نعم، ولكن فقط بعض مكاتب التسجيل المدني	3
لا	1

س 5. هل لدى المكاتب المحلية للتسجيل المدني سجلات إلكترونية لحالات الزواج والطلاق؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم، جميع مكاتب التسجيل المدني	12
نعم، ولكن فقط بعض مكاتب التسجيل المدني	1
لا	3

س 6. هل تحفظ سجلات التسجيل المدني في قاعدة بيانات وطنية/مركزية متكاملة ومحوسبة؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم	15
لا	2

س 7. ما نوع أنظمة أو برامج تكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها مكتب التسجيل المدني في بلدكم؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
برامج تجارية جاهزة	3
برامج من مصادر مفتوحة	3
برامج مطوّرة حسب الطلب	11

س 8. كيف يتم استضافة أو تخزين البيانات من قبل مكتب التسجيل المدني في بلدكم؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
يتم الاستعانة بمصادر خارجية لاستضافة أو تخزين البيانات	2
يتم استضافة البيانات أو تخزينها داخلياً	10
مزيج ممّا سبق	4
لا ينطبق	1

س 9. كيف يتم تبادل البيانات بين المؤسسات الحكومية المختلفة المرتبطة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
إلكترونياً بالكامل	9
مزيج من ورقي وإلكتروني	5
ورقياً بالكامل	3

س 10. ما هي النسبة المئوية للمرافق الصحية التي تقوم بإبلاغ مكاتب التسجيل المحلية إلكترونياً بواقعة الولادة والوفاة؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
أكثر من 90 في المائة	8
60-90 في المائة	1
30-59 في المائة	2
أقلّ من 30 في المائة	6

س 11. هل تُستخدم تكنولوجيا الهاتف المحمول للإبلاغ عن واقعة الولادة والوفاة على مستوى المجتمع المحلي؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم، ولكل من الولادة والوفاة	3
نعم، ولكن فقط للولادة	1
نعم، ولكن فقط للوفاة	0
لا	13

س 12. هل توفر الحكومة التمويل الكافي المخصّص لأي صيانة وتحديث مطلوبين طوال الفترة المتوقعة لاستخدام نظام تكنولوجيا المعلومات المرتبط بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم	12
لا	4
لا ينطبق	1

س 13. هل لدى مكتب التسجيل المدني موظفون متخصصون مسؤولون عن إدارة نظام تكنولوجيا المعلومات؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم	14
لا	2
لا ينطبق	1

س 14. ما هي أبرز التحديات التي تواجهها رقمنة نظام التسجيل المدني؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نقص في التمويل	7
ضعف البنية التحتية التقنية	8
نقص في الأجهزة	6
عدم القدرة على تبادل البيانات بين الأنظمة (interoperability)	8
مخاطر الأمن السيبراني	9
نقص الكوادر المؤهلة للدعم التقني	8
غياب الأطر القانونية	5
نقص الدعم المؤسسي أو الإداري على المستويات العليا	3
ما من تحديات	2

س 15. هل توجد هوية قانونية؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم	15
لا	1

س 16. هل تشمل الهوية القانونية جميع السكان، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون وعديمو الجنسية وما إلى ذلك؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم	11
لا	4
لا ينطبق	1

س 17. ما هي أولويات بلدكم لتحسين رقمنة نظام التسجيل المدني خلال السنوات الخمس المقبلة؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
تحسين البنية التحتية التقنية	12
تعزيز الأمن السيبراني	11
توسيع التغطية الرقمية	13
تطوير الكوادر البشرية	14
غير ذلك	2

س 18. ما هي الوسائل المستخدمة لنقل بيانات/معلومات التسجيل المدني؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
ورقياً	5
قرص مدمج (CD) أو وحدة USB	9
الجداول	6
غير ذلك	2

س 19. هل هناك آلية متّبعة لضمان صحة بيانات التسجيل المدني ودقتها (مثل تنقيح البيانات ومراقبتها والتحقق من صحتها)؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
نعم	13
لا، ولكن هناك خطة لوضع آلية	3
لا	1

س 20. كيف تسهم الرقمنة في تحسين احتساب المؤشرات الديمغرافية (مثل معدلات الخصوبة والوفيات وما إلى ذلك) في بلدكم؟

خيارات الإجابة	عدد الإجابات
المصدر الرئيسي للإحصاءات الحيوية	13
تسهم جزئياً	3
لا تستخدم في احتساب المؤشرات الديمغرافية	1

المراجع

حكومة الإمارات العربية المتحدة (بدون تاريخ). الهوية الرقمية UAE PASS. استُرجعت في آب/أغسطس 2025.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2021). إطار عمل استراتيجي لتحسين نظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية للفترة 2021-2025. E/ESCWA/CL4.SIT/2021/TP.9.

_____ (2025). تقرير عن التقدّم المحرَز في نظم التسجيل المدني في البلدان العربية لإنتاج إحصاءات حيوية ذات جودة عالية. E/ESCWA/CL4.SIT/2025/TP.1.

منظمة الصحة العالمية - إقليم شرق المتوسط (بدون تاريخ). ما هي نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؟. استُرجعت في آب/أغسطس 2025.

DHIS2 (2020). Improving the quality of healthcare delivery in Palestine with a DHIS2-based e-Registry, 27 November.

_____ (2025). Palestine to integrate maternal, child and family health systems with a single DHIS2 platform, 25 June.

Medias24 (2019). État civil: Désormais un identifiant unique pour chaque nouveau-né, 1 July.

United Nations Economic Commission for Africa (2023). *Practitioners' Guide for Digital CRVS Systems: Principles, functional requirements, licensing, service and hosting options and considerations for procurement of Digital CRVS systems*. Addis Ababa.

United Nations Legal Identity Agenda Task Force (2019). *Definition of Legal Identity*. New York.

United Nations Population Fund (2022). *Advancing Civil Registration and Vital Statistics in the Arab States*. Cairo: UNFPA Arab States Regional Office.

United Nations Statistics Division (2014). Principles and recommendations for a vital statistics system, revision 3. Statistical Paper, No. 19. New York.

World Bank (2019). *ID4D Practitioner's Guide*. Washington, D.C.

تقدّم هذه الوثيقة لمحةً عامة عن التقدّم المحرَز في رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية، ودورها في إنتاج بيانات موثوقة لدعم التخطيط الإنمائي ورصد التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتستعرض الوثيقة الجوانب الرئيسية لرقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك التحوّل الإلكتروني لسجلات الأحوال المدنية، وتبادل البيانات وقابلية التشغيل البيني، والهوية القانونية، والأطر المؤسسية الداعمة لهذه النظم.

تستند هذه الوثيقة إلى مسح إقليمي أجرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، يكمّله استعراضٌ مكتبي، لتحدّد التحديات المستمرّة ذات الصلة بقابلية التشغيل البيني، والأمن السيبراني، والبنية التحتية، والقدرات المؤسسية، كما تتطرّق إلى تزايد الالتزام الوطني برقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وتؤكد الوثيقة الحاجة إلى تعزيز التنسيق الإقليمي وتوفير دعم مستدام، وتسلّط الضوء على دور الإسكوا في النهوض بنظم تسجيل مدني شاملة، ومرنة، وقابلة للتشغيل البيني في جميع أنحاء المنطقة العربية.

2500716A